إيمان الشعراوى
باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الإفريقية العليا

تأثير مستقبل « أرض الصومال » على أمن البحر الأحمر

مقدمة :

طرح ما يشهَده البحر الأحمر من تصاعد التنافس الإقليمى والدولى، وتحوله لمسرح للصراعات الجيوسياسية، إعادة الحديث عن مفهوم الجغرافيا السياسية الجديدة، وما تحمله فى طياتها من اتخاذ منحنى حديث فى العلاقات الدولية سواء ما يتعلق برسم حدود جديدة، أوإعطاء ولايات انفصالية أهمية قد تفوق مكانة بعض الدول. وبالنظر لجمهورية أرض الصومال التى أعلنت استقلالها عن جمهورية الصومال الفيدرالية من جانب واحد دون الحصول على اعتراف دولى، فنجد أن هذه الأزمة والنزاع بين الجانبين استمرا لفترة طويلة كقضية محلية حظيت فيها الصومال بالدعم الدولى والإفريقى الأكبر، ولكن مع التغيرات الديناميكية التى شهدها البحر الأحمر منذ السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣م، والتنافس بين القوى الخارجية لإيجاد موطئ قدم لها على هذا الممر المائى الحيوى، عزَّز ذلك من أهمية أرض الصومال كمنطقة جغرافية تحتل مكانة مستقبلية بارزة على الخريطة الجيوسياسية للبحر الأحمر، بالشكل الذى يبرز فيه تساؤل رئيسى: هل بالإمكان أن يشهد البحر الأحمر ومضيق باب المندب ميلاد دولة جديدة؟

إشكالية الدراسة :

تَرَسَّخ فى أذهان الدول أن من يستطيع السيطرة على البحر الأحمر يكون له القدم الأولى فى التفوق على منافسيه من الدول الأخرى والسيطرة على طرق التجارة العالمية. ومع اشتداد السباق الفترة الماضية وتنامى مساعى قوى إقليمية ودولية لإيجاد موطئ قدم عسكرى على البحر الأحمر، بدأت تظهر مشكلة إعلان أرض الصومال انفصالها، وتداعيات ذلك على أمن البحر الأحمر، فى ظل الموقع الاستراتيجى لها على مضيق باب المندب من جهة، وتوقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم معها من أجل الحصول على ميناء عسكرى على البحر الأحمر من جهة ثانية، والافتراض أن تسليط الضوء عليها يأتى فى إطار المخططات لتغيير خريطة التعاملات الراهنة فى البحر الأحمر من جهة ثالثة.

أهداف الدراسة :

١- التعرف على ماهية مشكلة أرض الصومال وتداعياتها على أمن البحر الأحمر.

٢- استشراف مستقبل الاعتراف الدولى بأرض الصومال.

٣- وضع سياسات مقترحة على الصعيد الأممى والإفريقى والعربى والمصرى للتعامل مع مشكلة أرض الصومال.

تساؤلات الدراسة :

١-ما هى مشكلة أرض الصومال؟

٢-إلى أى مدى يؤثر مستقبل أرض الصومال على أمن البحر الأحمر؟

٣-كيف يمكن التعامل على المستوى الدولى والإقليمى مع مشكلة أرض الصومال؟

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى من خلال ملاحظة ووصف وتحليل مشكلة أرض الصومال والإشكاليات المتعلقة بالاعتراف الدولى بأرض الصومال، فى ضوء الأهداف الخاصة بالدراسة، وكذلك الوقوف على مدى تأثير ذلك على أمن البحر الأحمر، مع وضع سيناريوهات لإمكان تحولها لدولة معترف بها من المجتمع الدولى.

محتويات الدراسة :

١- المحور الأول: الإطار المفاهيمى للدراسة.

٢- المحور الثانى: تأثير مشكلة أرض الصومال على أمن البحر الأحمر.

٣- المحور الثالث: سياسات مقترحة للتعامل مع مشكلة انفصال أرض الصومال.

٦- الخلاصة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمى للدراسة :

أولًا: مشكلة أرض الصومال:

تمثل جمهورية أرض الصومال نموذجًا مختلفًا عن الكيانات الأخرى التى تطالب بالانفصال فى إفريقيا، ليس فقط باعتبارها جمهورية معلنة من جانب واحد استطاعت البقاء وإجراء الانتخابات وتداول السلطة، ولكن أيضًا لأن مطالبتها بالانفصال تركز على سرد مفاده أنها ولاية لها تاريخ سياسى استعمارى مختلف عن الولايات الصومالية الأخرى، لذلك فإنه لكى يتم فهم مشكلة أرض الصومال الراهنة يجب التطرق لجذور الأزمة التاريخية والذى يمكن تقسيمها إلى ٤ مراحل:

١- المرحلة الأولى: مؤتمر برلين وتشكيل الدولة الحديثة فى القرن الإفريقى عام(١٨٨٤م- ١٩٦٠م)

تشكل القرن الإفريقى ككيان سياسى فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، عندما طالبت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بأقسام من شبه الجزيرة الصومالية خلال مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م. وقد تدافعت هذه القوى فيما بينها للسيطرة على ما يُعرف بـ «الصومال الكبير»، الذى يغطى الجزء الأكبر من منطقة القرن الإفريقى، وقسمته إلى خمس محميات، حيث استولت بريطانيا على الجزء الشمالى، وأطلقت عليه «الصومال البريطانى»، وهو ما يعرف الآن بأرض الصومال واستقر الفرنسيون بدورهم فى جيبوتى (الصومال الفرنسى)، بينما بسطت إيطاليا نفوذها على الصومال الإيطالى الذى يشمل الجزء الجنوبى من شبه الجزيرة الصومالية، قبل أن تتوسع غربًا لتضم إقليم الصومال الغربى (أوجادين) الذى يخضع اليوم لسيطرة إثيوبيا، وكانت بريطانيا عام ١٩٢٦م، قد اقتطعت جزءا من الصومال وألحقته بكينيا، بينما أصبح يُعرَف بالصومال الكينى(١).

٢- المرحلة الثانية: استقلال أرض الصومال فى ٢٦ يونيو عام ١٩٦٠م

مع توالى استقلال العديد من الدول الإفريقية فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، تزايدت المطالبات الصومالية بالاستقلال عن الاستعمار البريطانى، لذلك فإنه فى ٢٦ يونيو عام ١٩٦٠م نالت أرض الصومال استقلالها عن بريطانيا، وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، تعرف باسم دولة أرض الصومال. وقد تلقَّت عقب ذلك برقيات تهنئة ترحب بسيادتها من ٣٥ دولة، بما فى ذلك الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، كما أبرمت عدة معاهدات مع المملكة المتحدة(٢).

٣- المرحلة الثالثة: الوحدة بين أرض الصومال والصومال فى ١ يوليو عام ١٩٦٠م

بعد خمسة أيام من الاستقلال، اختارت أرض الصومال الاتحاد مع الصومال الإيطالى الذى استقل فى الأول من يوليو عام ١٩٦٠م، بهدف إنشاء «الصومال الكبرى» لتوحد كل الصوماليين فى خمس دول فى القرن الإفريقى بما فى ذلك شمال كينيا والصومال الإيطالى والصومال الفرنسى وشرق إثيوبيا. هكذا نشأت الدولة الصومالية الجديدة من منطقتين استعماريتين مختلفتين، وكان علم استقلال الصومال يتوسطه نجمة بيضاء خماسية الرؤوس ترمز إلى المناطق الخمس فى الصومال. ولكن هذا الحلم اصطدم بالمبدأ الذى أقرَّته منظمة الوحدة الإفريقية وهو الحفاظ على الحدود الاستعمارية، حيث كانت المناطق التى سعَت دولة الصومال إلى ضمها تقع داخل حدود دول أخرى(٣).

٤- المرحلة الرابعة: إعلان انفصال أرض الصومال فى عام ١٩٩١م

رغمًا عن تطلعات الدولة الصومالية الجديدة إلى نجاح هذه الوحدة، فإنه على أرض الواقع أخفقت الحكومة الصومالية فى تحقيق ذلك، لعدة أسباب، **أولها:** عجز النخبة السياسية فى مواجهة مشكلة بناء دولة قومية قائمة على المواطنة وإعلاء الهوية الوطنية الصومالية فى مجتمع مقسم بالعشائر والقبائل. **ثانيها:** العزلة السياسية والاقتصادية لمواطنى أرض الصومال فى الشمال مع منح المناصب السياسية والعسكرية بشكل غير متناسب للصوماليين الجنوبيين. **ثالثها:** الانتهاكات التى قام بها الرئيس الصومالى سياد برى بعد قيامه بانقلاب عسكرى

فـى عـام ١٩٦٩م، والتـى وصلـت لقتل مـا يقدر بنحـو ٥٠ ألف مدنـى وتهجير نحو ٥٠٠ ألف من ولاية أرض الصومال. **رابعها:** التحديـات التقنيـة والقانونيـة الناجمـة عـن توحيـد إدارتين حاكمتين بخلفيات استعمارية مختلفة(٤).

ونتيجـة لذلـك بـدأت تتعالـى مطالبـات أرض الصومال بالانفصـال وتشكيـل دولتهـم الخاصـة بهـم، لذلـك فإنـه مع انهيـار الدولـة الصومالية فى عـام ١٩٩١م، نتيجة الحروب مع الجماعـات الإسلاميـة وهروب الرئيـس الصومالـى حينذاك سيـاد برى، أعلنت أرض الصومال استقلالها من جانب واحد عـن الصومال فـى ١٨ مايو عام ١٩٩١م، وذلـك فى ظل رفض جمهوريـة الصومـال هـذا الانفصـال وتأكيـد أن ولايـة أرض الصومال جزء رئيسى من الأراضى الصومالية من جهة، وعدم اعتراف أى دولة بها من جهة أخرى(٥).

ثانيًا: الأهمية الجيواستراتيجية لأرض الصومال

تقـع أرض الصومـال فى موقـع استراتيجى علـى الشاطئ الجنوبـى لخليج عـدن، وعلى أحد أكثر طرق التجـارة ازدحامًا فـى العالم، عند مدخل مضيق باب المنـدب المؤدى إلى البحر الأحمر وقناة السويـس، ولها ساحل طويل على خليج عدن يمتد بطول ٧٤٠ كيلومترًا، ويسمح موقعها شمال خط الاستواء بمرور الشمس بها عموديًا مرتين فى العام، وتشتهر بسلاسلها الجبلية التى يصل ارتفاع بعضها إلى ٧ آلاف قدم. كما أنها تتمتع بميناء عميـق الميـاه وأطول مهابط طائـرات فى إفريقيـا، وقد عملت تاريخيًّـا كبوابـة للتجارة والحضـارة لعدة قـرون، حيث ربطت المناطق الداخلية الشاسعة فى شرق إفريقيا ببقية العالم(٦).

ويشكل الموقع الجغرافى لأرض الصومال وميناؤها المحمى باتجاه الجانب الجنوبى من خليج عدن عاملًا مهمًا فى مكانتها الجيواستراتيجيـة، ورغمًـا عن هـذه الأهمية، فـإن هناك عدة متغيـرات زادت من مكانتهـا الفترة الماضيـة، وجعلتها موضع اهتمام إقليمى ودولى، ويمكن إجمال ذلك فى التالى:

١- الحـرب الفلسطينيـة الإسرائيلية عـام ٢٠٢٣م: حيث أظهـرت أحـداث الـ ٧ مـن أكتوبر عـام ٢٠٢٣م ومـا تبعها من تداعيـات، وبروز أهميـة الفواعل من غير الـدول، مدى تحكم جماعـة الحوثى باليمـن فى الملاحة فى البحـر الأحمر، حيث تكمـن أهمية أرض الصومـال فى وقوعها فـى الجانب المقابل لليمن، وهو المكان الـذى تُركز فيه القوى الدولية على تخفيض حجـم التهديد الصادر منـه تجاه إسرائيل، لذلـك تبرز أهمية أرض الصومـال فـى أنهـا يمكـن استخدامها من قبـل القوى الدولية فى توجيه ضربات جوية مشتركة للحوثيين(٧).

٢- توقيـع مذكـرة تفاهم مـع إثيوبيا لإتاحـة الوصول للبحـر الأحمـر فـى يناير عـام ٢٠٢٤م: وذلـك فـى إطار المحاولات الإثيوبية للوصول للبحر الأحمر عبر سواحل أرض الصومـال، وقـد قامت إثيوبيا فى هذا الإطـار بتوقيع مذكرة تفاهم مـع أرض الصومال للحصول على ميناء عسكرى على البحـر الأحمـر مقابل الاعتـراف بها، وهو ما سلـط الضوء علـى أهمية هذه البقعة الجغرافية وكيفية استغلالها للوصول للبحر الأحمر(٨).

٣- تزايد الحديث عن الاعتراف بأرض الصومال: فمع فوز دونالد ترامب برئاسة الولايـات المتحدة الأمريكية بولاية ثانية، تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى بطلب للاعتراف الدولى بأرض الصومال، علاوة على تقدم ما يقرب من ٢٠ عضو مـن مجلس اللـوردات فى بريطانيـا بطلب مماثل، وهـو ما أعاد طرح الحديث عن حصول أرض الصومال على الاعتراف الدولى للساحة السياسية وعزز من أهميتها الفترة الراهنة(٩).

٤- تـداول السلطـة فـى أرض الصومـال: إذ أجريـت فى نوفمبـر عام ٢٠٢٤م انتخابـات رئاسية فاز فيهـا مرشح حزب وطنـى المعارض عبدالرحمن عيرو، وقـد تم تسليـم السلطة بشـكل سلمـى، وتُعد هـذه المرة الرابعـة التى يتم فيهـا إجراء الانتخابـات منذ إعـلان أرض الصومـال انفصالها، وذلك فى ظـل بيئة إفريقية مضطربة تعانى الانقسامات، وقد سعت أرض الصومـال لاستغلال الإشادات الدوليـة التى حظيت عليها هذه الانتخابـات للترويج بأنها دولـة ديمقراطيـة تستحق الحصول على الاعتراف الدولى(١٠).

ثالثًا: الإشكاليـة المرتبطـة بالاعتـراف الدولـى بأرض الصومال

ثمـة نظريات ومبـادئ قانونيـة تفسر مشكلـة الاعتراف الدولـى بالمناطق التى أعلنت الانفصال من جانب واحد عن دولها الأصلية، نذكر أهمها فيما يلى:

١-النظريـة التأسيسية: وفقًا لهـذه النظرية، تحصل المنطقـة الجغرافية التى أعلنـت انفصالها على الاعتراف الدولـى، إذا اعترفـت بهـا الـدول القائمـة بالفعـل وكان الاعتـراف إلزاميًا. أى أنه يجـب أن تعترف الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بالمنطقة حتى يكون لها وضع الشخصية القانونية الدولية(١١).

٢- النظريـة التصريحيـة: وطبقًـا لهـذه النظريـة فإن المنطقـة الجغرافية سـوف تحظى بالاعتراف بهـا وتكتسب الشخصيـة القانونية بموجب القانون الدولـى فور استيفائها

المعايير الأربعة لتعريف الدولة المدرجة فى اتفاقية مونتيفيديو المبرمة عام ١٩٣٣م (وجود: سكان دائمين -امتلاك إقليم محدد -حكومة -القدرة على الدخول فى علاقات مع الدول الأخرى)، كما تشير الاتفاقية إلى أن الوجود السياسى لأى دولة يُعد أمرًا منفصلاً عن مسألة اعتراف الدول الأخرى بها، أى أنه حتى قبل الاعتراف يحق للمنطقة الدفاع عن سلامتها واستقلالها وتنظيم نفسها على النحو الذى تراه مناسبًا(١٢).

ويمكن ذكر الفرق الجوهرى بين النظريتين، فى أن النظرية التأسيسية، تحصل فيها المنطقة على الاعتراف بها كدولة عندما تعترف بها الدول القائمة بالفعل، وليس عندما تلبى المعايير الأربعة للدولة فى اتفاقية مونتيفيديو. أما النظرية التصريحية فتشير إلى أن الاعتراف مجرد إجراء شكلى مادامت استوفت المنطقة التى تسعى للانفصال الشروط الأربعة.

٣-ورغمًا عن تمتع أرض الصومال بالعناصر الأربعة التى حددتها اتفاقية مونتيفيديو، فإنها لم تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وهو ما يؤكد أن هناك مبدأ خامسًا مهمًا لحصول أى منطقة جغرافية على استقلالها وهو الاعتراف الدولى، بل فى بعض الأحيان يظل هذا المبدأ الرئيسى سببًا لبقاء دول مفككة ولا تستطيع حكومتها السيطرة على إقليمها. وفى هذا السياق يمكن التطرق لمبدأين رئيسيين يعرقلان حصول أرض الصومال على الاعتراف الدولى، **الأول:** ضرورة الحصول على موافقة دولة الصومال التى بدورها ترفض هذا الانفصال وتتمسك بأن أرض الصومال جزء من أرضها وخاضعة لسياداتها. **الثانى:** ميثاق الاتحاد الإفريقى الذى يتمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار ويعارض الانفصال دون موافقة الدولة العضو القائمة التى يحدث الانفصال منها، كما أنه بالنسبة للأمم المتحدة يصبح الاعتراف بالانفصال مشكلة ما لم يكن الطلب صادرًا عن الاتحاد الإفريقى(١٣).

٤-وتروج سلطات أرض الصومال، أن هناك مسوغات سياسية وقانونية تدعم حصولها على الاعتراف الدولى، أبرزها : **الأول:** أنه تم إنشاؤها من قبل الاستعمار، **الثانى:** الاعتراف بها كدولة مستقلة فى عام ١٩٦٠م وإن كان لبضعة أيام، **الثالث:** إقرار الدستور وإجراؤها الانتخابات وتداول السلطة بشكل سلمى(١٤). وقد ترتب على عدم الاعتراف الدولى الإخفاق فى الانضمام إلى النظام الدولى السياسى والمالى، وعرقلة الكثير من الفرص الاستثمارية التى يمكن أن يوفرها موقعها على طول خليج عدن(١٥).

المحور الثانى: تأثير مشكلة أرض الصومال على أمن البحر الأحمر

أولًا: التنافس الإقليمى والدولى على النفوذ فى أرض الصومال

شهدت الفترة الماضية تحول أرض الصومال إلى موطئ للتنافس مدفوع بتفاعل معقد من العوامل الجيوسياسية والجيوبوليتيكة، بالشكل الذى يمكن إجمال ملامح هذا التنافس فى ثلاثة اتجاهات:

١-الاتجاه الأول: المنافسة على الموانئ والقواعد العسكرية فى أرض الصومال

تتنافس عدة دول للحصول على موطئ قدم على البحر الأحمر عبر أرض الصومال، وذلك من خلال استئجار ميناء أو بناء قاعدة عسكرية. ويمكن فى هذا الإطار التطرق لأبرز هذه الدول:

أ- إثيوبيا : والتى سعَت لحل معضلتها الجغرافية بأنها دولة حبيسة من خلال توقيعها فى يناير عام ٢٠٢٤م مذكرة تفاهم مع أرض الصومال، تمنحها منفذًا على البحر الأحمر بطول ٢٠ كيلومترا لمدة ٥٠ عامًا يضم ميناء بربرة وقاعدة عسكرية، وذلك مقابل أن تعترف أديس أبابا رسميًّا بأرض الصومال. ورغمًا عن توقيع إثيوبيا مع الصومال مذكرة تفاهم بوساطة تركية فى ديسمبر عام ٢٠٢٤م، والدخول فى مفاوضات لإمكان حصول أديس أبابا على منفذ بحرى من خلال الدولة الصومالية، إلا أنه تظل أرض الصومال المنفذ الأمثل لإقامة ميناء عسكرى إثيوبى، بسبب قرب صوماليلاند الجغرافى من أديس أبابا، بالإضافة للبنية التحتية المرتبطة بالموانى فى جيبوتى، وأيضًا لقصر المسافة التى تفصل الحدود عن البحر الأحمر، وذلك فى الوقت الذى تفصل فيه مسافات كبيرة بين المنفذ البحرى فى شواطئ جنوب الصومال والأراضى الإثيوبية، كما أن تلك المناطق تنشط فيها حركة الشباب، علاوة على التكلفة الاستثمارية الكبيرة لإنشاء بنية تحتية تربط السواحل الصومالية بالحدود والعاصمة الإثيوبية(١٦).

ب- إسرائيل: التى تنامت أهمية تعزيز وجودها على مضيق باب المندب، لمواجهة تهديدات جماعة الحوثى فى اليمن، ومن هذا المنطلق تداولت تقارير نشرها عدد من الصحف الإسرائيلية مساعى تل أبيب إنشاء قاعدة عسكرية فى أرض الصومال، مقابل إقامة علاقات دبلوماسية مع

الأخيـرة، خاصـة أن صوماليلانـد تقع على بعـد أقل من ٤٠٠ ميل من ميناء الحُديدة فى اليمن الـذى تسيطر عليه جماعة الحوثى، ومن شأن إقامـة قاعدة عسكرية إسرائيلية هناك أن تقصر المسافة التى تحتاجها إسرائيل لمهاجمة اليمن، وتتيح لهـا منفذًا رئيسيًّا تستطيـع من خلاله بسط نفوذها فى القرن الإفريقـى (لم يصـدر عـن صوماليلانـد أى تصريح رسمى بشأن إنشاء هذه القاعدة)[١٧].

ج- الإمـارات : تُعـد أبـو ظبـى الدولة العربيـة الوحيدة التى أقامت علاقـات دبلوماسية مع أرض الصومال، ففى عام ٢٠٢١م عينـت الإمـارات سفيـرًا دبلوماسيًّا فـى هرجيسا، مـع احتفاظ الأخيرة بمكتب تمثيلى فى الإمارات، وتسعى أبو ظبى غير المُطلة على البحر الأحمر لاستغلال علاقاتها مع أرض الصومال لتعزيز وجودها على مضيق باب المندب، وتمكينها من مزيد من السيطرة علـى الموانئ فـى القرن الإفريقى وذلك من خـلال توسيع شركة موانـى دبى العالمية، عملياتها بشـكل مطرد فى أرض الصومال، كجزء مـن خطتها لتحويل المنطقة المنفصلـة إلى مركز تجارى رئيسى، حيث استثمـرت ٣٠٠ مليون دولار فى توسيع ميناء بربرة ومنطقة التجارة الحرة القريبة منها[١٨].

٢-الاتجاه الثانى: مواجهة النفوذ الصينى فى القرن الإفريقى

ينطلـق هذا الاتجاه مـن مساعى عدد من القـوى الدولية تعزيز وجودهـا فـى أرض الصومـال لمواجهـة تزايد النفـوذ الصينى فى منطقـة القرن الإفريقى لا سيما بعد تدشين أول قاعدة عسكرية لها فى جيبوتى فى عام ٢٠١٧م ويمكن ذكر أهم الدول فى هذا الاتجاه:

أ- الولايـات المتحـدة الأمريكيـة : فـى إطـار التنافس الأمريكى-الصينـى على تعزيز النفوذ فـى القرن الإفريقى، بـدأت تتزايـد المطالبات داخـل واشنطن بضـرورة التخلى عن موقـف السياسة الخارجيـة الأمريكية من دعـم سياسة الصومـال الواحـدة، وتعزيز الوجود داخـل أرض الصومال. وهناك عدة مؤشرات تؤكد ذلك: **الأول:** تقدم أكثر من عضو فـى مجلس الشيوخ الأمريكـى بمشروعات قوانين للاعتراف بأرض الصومال[١٩]. **الثانـى:** اقترح « مشروع ٢٠٢٥ » وهو كتـاب تم إعداده من قبل مسئوليـن سابقين فى إدارة ترامب يتضمن مقترحات يجب أن ينفذها ترامب فور توليه الرئاسة، وأهمهـا هو الاعتراف بأرض الصومال، مقابل الحصول على قاعـدة عسكرية هنـاك[٢٠]. **الثالث:** دعـوة رئيس اللجنة الخاصة بالحزب الشيوعى الصينى فى الكونجرس الأمريكى، جون مولينـار، وزارة الخارجية الأمريكيـة، إلى إنشاء مكتب تمثيلى فى هرجيسا[٢١]. **الرابع:** إشادة الخارجية الأمريكية بالانتخابـات الرئاسيـة فـى أرض الصومال عـام ٢٠٢٤م، ووصفها بأنها نموذج للديمقراطية، مع إبداء التطلعات للعمل مع الرئيس الجديد[٢٢].

ب- تايـوان: التـى تسعـى لتعزيـز علاقاتهـا مـع أرض الصومـال، وقـد تم فى هـذا الإطار إنشـاء مكتبيـن خاصيّن: أحدهمـا «مكتـب تمثيل تايوان» فى هرجيسا فـى أغسطس عام ٢٠٢٠م، والثانـى «مكتـب تمثيل أرض الصومـال» فى تايبيه فى سبتمبـر عـام ٢٠٢٠م. ويمكن القول إن مساعـى تايوان لتقوية العلاقـة مع أرض الصومال تنطلـق من الوضـع المتشابه بين المنطقتيـن كدولة بحكم الأمر الواقـع من جهة، وتقديم نفسها للغرب منافسًا للوجود الصينى فى القرن الإفريقى، بما يُمكّنها مـن الحصول على مزيد من الدعم من جهة ثانية. وقد انتقدت الصين هذه التحركات الدبلوماسية التى قامت بها تايوان، كما قامـت بكين فى ديسمبر عـام٢٠٢٤م بمطالبة أرض الصومال قطع علاقتها مع تايوان وانتقاد حضور وفد من الأخيرة احتفالية تنصيب رئيس أرض الصومال الجديد[٢٣].

٣-الاتجـاه الثالـث: التسابـق للحصـول علـى المـوارد المعدنية والفرص الاقتصادية

ويتزعـم هذا الاتجاه الشركات المتعـددة الجنسيات؛ حيث تتمتـع أرض الصومال بمـوارد معدنية غنية، ممـا يوفر فرص كبيـرة لصناعات التعدين والصناعـات ذات الصلة. خاصة أن المنطقـة تحتـوى على رواسب مـن المعادن المختلفـة، بما فى ذلك الأحجار الكريمة واحتياطيـات النفط المحتملة، ولا يزال قطـاع التعدين غير مُستكشَف إلى حد كبير، مما يوفر حالة من التنافـس بين المستثمريـن والشركات الكبـرى الذين يتمتعون بالخبرة والموارد اللازمة للاستحواذ على هذه الأصول[٢٤].

ثانيًا: تداعيـات مشكلـة أرض الصومال علـى أمن البحر الأحمر

١- عسكـرة البحـر الأحمـر وتحويلـه لبـؤرة للصـراع الإقليمى والدولى

تسبب وجود منطقة انفصالية قد تتيح لقوى إقليمية الحصول علـى ميناء عسكرى على البحـر الأحمر، إلى عسكـرة هذا الممر المائـى وتُحوله إلـى نقطة للصراع ، علاوة علـى استغلال التلويح بالاعتراف بأرضـ الصومال، كأداة للضغط علـى دولة الصومال للحصـول على منفذ على البحر الأحمر فى مقديشو، وهو ما ترتب عنـه مزيد من تفاقم حالـة عدم الاستقرار وانعـدام الأمن[٢٥]، وتوسع الوجود العسكرى الأجنبـى، وزيادة المنافسة على القواعد العسكرية فـى المنطقة وتصعيد التوترات وزيـادة احتمال نشوب

صراع[٢٦]. ويمكن القول إنه فى حال التقارب بين إسرائيل وأرض الصومال، فمن المُرجح تغيير موازين القوى فى المنطقة، وبزوغ تحالف بين أرض الصومال وإسرائيل وإثيوبيا، مضادًا للتحالف الذى تم تدشينه فى العاشر من أكتوبر عام ٢٠٢٤م، بين مصر وإريتريا والصومال، وذلك فى ظل ما كشف عنه تقرير خبراء مجلس الأمن الدولى المعنى باليمن، فى نوفمبر عام ٢٠٢٤م عن تحالف جماعة الحوثى مع تنظيم القاعدة فى شبه الجزيرة العربية وحركة الشباب الصومالية، بالشكل الذى قد يكون هناك تنسيق فى المجالات الأمنية والاستخباراتية، لتهديد المصالح الإسرائيلية فى المنطقة، إلى جانب توسيع عملياتهم البحرية ضد خطوط الملاحة الدولية، وهو ما يُشكل تهديدًا للأمن البحرى والتجارة الدولية.

٢- المخاوف من تفكك جمهورية الصومال الفيدرالية

يقدم وجود منطقة انفصالية صومالية تتمتع بمقومات الدولة، مسوغات لقيام ولايات صومالية أخرى بإعلان الانفصال من جانب واحد دون موافقة جمهورية الصومال الفيدرالية، بما يعزز من مخاطر تفكيك الصومال، وذلك لعدة مسوغات أهمها: مطالبة ولايات صومالية بالحكم الذاتى، فى ظل الصراع بين الحكومة الفيدرالية وولاية جوبالاند، بالشكل الذى ترتب عنه حدوث الاشتباكات بينهما وهزيمة القوات الحكومية الفيدرالية فى معركة رأس كامبونى، بالإضافة إلى خسارة الصومال منطقة جيواستراتيجية بالنظر إلى خصوصية موقع أرض الصومال، وما يمتلكه من ثروات طبيعية ومعادن، واحتضانه ميناء بربرة الاستراتيجى[٢٧].

٣- تهديد المبدأ الإفريقى القائم على قدسية الحدود الموروثة

استقلال أرض الصومال يهدد المبدأ الإفريقى القائم على قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار الغربى، ويدفع إلى تغييرات جذرية فى عموم القارة، منها تشجيع وإحياء رغبات حركات انفصالية أخرى مثل تيجراى فى إثيوبيا، وبيافرا فى نيجيريا، إلى نَيْل الاعتراف الدولى، بما قد يُحيى مرة أخرى الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية التى شهدتها القارة خلال فترة إنهاء الاستعمار الغربى وما تلاها[٢٨].

٤- إنشاء هيئة متعددة الأطراف تضم دولًا غير مشاطئة على البحر الأحمر

تسعى عدد من الدول غير المشاطئة للبحر الأحمر، أن تستغل حالة الانقسام التى أحدثتها مطالبة أرض الصومال بالانفصال، فى إنشاء هيئة متعددة الأطراف بحيث لا تقتصر عضويتها على الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر، انطلاقًا من أن التدفق الآمن للتجارة عبر المنطقة يتقاسمه مجموعة أوسع من الدول التى قد لا تكون مشاطئة للبحر الأحمر، بالشكل الذى قد نشهد تدشين هيئة تضم عددًا من اللاعبين الإقليميين ومنهم إثيوبيا، بما قد يُعقِّد الصراع الإقليمى لا سيما فى ظل تأكيد الدول المشاطئة للبحر الأحمر أن يكون هذا الممر المائى للدول الواقعة عليه[٢٩].

ثالثًا: دور مصر فى الحفاظ على وحدة وسيادة الصومال

من الثابت تاريخيًّا متانة العلاقات المصرية الصومالية منذ أقدم عصور الحضارة، والتى تهدف بالأساس إلى دعم مصر سيادة ووحدة الصومال، ومع تنامى التحديات التى تواجه مقديشو الفترة الماضية فقد عززت مصر من دورها فى مساندة الصومال ويمكن إجمال ذلك فى ثلاثة مسارات:

١- دعم مصر استقرار الصومال من خلال المنظمات الإقليمية

سَعَت مصر من خلال مكانتها الاستراتيجية فى جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى، وهما المنظمتان اللتان تؤكدان مبدأ السلامة الإقليمية والحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار، إلى عرقلة اكتساب أرض الصومال أى شكل من أشكال الاعتراف من قبل هاتين المنظمتين، ولعل ما يؤكد ذلك بيان جامعة الدول العربية فى يناير عام ٢٠٢٤م، من تأكيد دعم وحدة جمهورية الصومال، والإشارة إلى حقها فى الدفاع الشرعى عن أراضيها، والتضامن معها فى رفض مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال.

ويتمثل هدف مصر من هذه التحركات فى الحفاظ على الإجماع العربى والإفريقى على أن أرض الصومال جزءً لا يتجزأ من الصومال، وعرقلة أى خطوات محتملة نحو استقلالها بحكم الأمر الواقع، وتقويض التحالف المتنامى بين أرض الصومال وإثيوبيا، الذى يهدد بإعادة تشكيل الديناميكيات الإقليمية بطريقة تضُر بوحدة الصومال وتهدد مصالح مصر الاستراتيجية، وسيطرتها على طرق التجارة البحرية العالمية من خلال قناة السويس[٣٠].

٢- تعزيز مصر تعاونها مع الصومال فى مختلف المجالات

حرصت الدولة المصرية الفترة الماضية على تعزيز تعاونها مع الصومال فى مختلف المجالات، وذلك انطلاقًا من الحرص المصرى على الدعم الاقتصادى والعسكرى للصومال، ويمكن ذكر أبرز ملامح هذا الدعم منذ عام ٢٠٢٤م:

أ - على الصعيد الاقتصادى: وذلك بتعزيز التعاون الاقتصادى عبر ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى الصومال لتسجل ٦٣,٣ مليون دولار خلال أول ٥ أشهر من عام ٢٠٢٤م مقابل ٢٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣م بنسبة ارتفاع قدرها ١٢٦,٤٪. كما ارتفعت قيمة التبادل التجارى بين الدولتين لتصل إلى ٦٥,٢ مليون دولار خلال أول ٥ أشهر من عام ٢٠٢٤م مقابل ٢٨,٢ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣م بنسبة ارتفاع قدرها ١٣٠,٧٪. علاوة على انعقاد منتدى رجال الأعمال المصرى الصومالى، فى يناير عام ٢٠٢٥م، لرفع التبادل التجارى بين البلدين(٣١).

ب - على الصعيد العسكرى: تم توقيع اتفاق الدفاع المشترك فى أغسطس عام ٢٠٢٤م، والذى مَثَّل إطارًا قانونيًّا مكتملًا بهدف تدعيم قدرات الدولة الصومالية ومؤسساتها الوطنية، لحفظ الأمن والاستقرار ومكافحة التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى مشاركة مصر فى بعثة الاتحاد الإفريقى فى الصومال «أصوم» حيث أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى أن مشاركة مصر فى هذه البعثة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار فى الصومال، وليس التهديد لأى دولة(٣٢).

ج - على الصعيد السياسى: عقد القمة الثلاثية بين مصر والصومال وإريتريا فى أكتوبر عام ٢٠٢٤م ، فى أسمرة والتى مثلت نقلة نوعية فى العلاقات والتنسيق بين الدول الثلاث، وشهدت المباحثات مناقشة سُبل تعزيز التنسيق فى الموضوعات الإقليمية، فى إطار دعم الصومال كركيزة أساسية لاستقرار منطقة القرن الإفريقى. وفى يناير عام ٢٠٢٥م، وقَّعَت مصر والصومال، إعلانًا مشتركًا لترقية العلاقات إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية»، إلى جانب عدد من مذكرات التفاهم بين البلدين(٣٣).

رابعًا: السيناريوهات المحتملة لحصول أرض الصومال على الاعتراف الدولى

١-السيناريو الأول: إخفاق أرض الصومال فى الحصول على الاعتراف الدولى (الأكثر احتمالًا)

يشير هذا السيناريو إلى استمرار الوضع الراهن بإعلان أرض الصومال انفصالها من جانب واحد وعدم حصولها على الاعتراف الدولى، ويُعد هذا السيناريو المرجح لعدة مبررات:

أ- رفض الاتحاد الإفريقى الاعتراف بأرض الصومال والتخوف من أن دعمها للحصول على الاعتراف الدولى، قد يشجع الحركات الانفصالية على نحو يزعزع الاستقرار بإفريقيا.

ب- النزاعات الداخلية المسلحة فى أرض الصومال وعدم الاستقرار الأمنى، كالصراعات مع حركة خاتمو، وهى حركة مؤيدة للتوحد مع الصومال من جانب، والصراع مع ولاية بونتلاند على منطقتى سول وسناج، الذى وصل للقتال بين أرض الصومال وبونتلاند من جانب آخر.

ج- الضغوط التى تمارسها القوى الإقليمية لإحباط الاعتراف بأرض الصومال(مصر والسعودية وجيبوتي).

د- التزام الولايات المتحدة الأمريكية بوحدة الصومال، واعتبار أزمة صوماليلاند شأنًا داخليًا يتعلق بالشعب الصومالى، وكل ما يتعلق باحتمالات تغيير ترامب هذه السياسة مجرد تكهنات، لكنها واردة على ضوء شخصيته البراجماتية.

٢-السيناريو الثانى: الاعتراف الدولى بأرض الصومال (الأقل احتمالًا)

ينطلق هذا السيناريو بالأساس من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأرض الصومال، وتقديم الدعم لها للانضمام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مقابل حصول واشنطن على قاعدة عسكرية فى هرجيسا، إلا أن هذا السيناريو يُعد الأقل ترجيحًا لعدة أسباب:

أ- ضعف مطالبات أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى للاعتراف بأرض الصومال، واعتمادها على نجاح أرض الصومال فى توظيف جماعات الضغط، التى تعمل لمصلحة من يمولها، لذلك فإنه كان من السهل تجنيد جماعات أخرى للعمل داخل الحزب الجمهورى ضد أرض الصومال، وهو ما قام به الرئيس الصومالى حسن شيخ محمود بتوظيف شركة *Von Batten-Montague-York, L.C*، والتى نجحت فى عرقلة مشروعات القوانين فى الكونجرس الأمريكى للاعتراف بأرض الصومال.

ب- موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لسياسة الصومال الواحدة، وانشغال واشنطن بقضايا دولية ذات أولوية مثل الحرب الروسية الأوكرانية، والصراع التجارى مع الصين، والحرب فى الشرق الأوسط.

ج- وجود قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فى جيبوتى، ما يجعل الحاجة لإنشاء أخرى فى أرض الصومال غير ملحة، علاوة على تعزيز واشنطن وجودها العسكرى فى الصومال عبر الإعلان عن إنشاء خمس قواعد عسكرية فى مقديشو فى فبراير عام ٢٠٢٤م .

د- المخاوف الأمريكية من أن يترتب على الاعتراف بأرض الصومال، قبول الصومال عروضًا روسية وصينية بالتمركز العسكرى فى مقديشو، لا سيما فى ظل خلافات بكين مع هرجيسا.

٣-السيناريو الثالث: المصالحة مع الصومال وتكوين دولة موحدة فيدرالية (الأضعف احتمالًا)

يرتبط هذا السيناريو بأن تسفر المحادثات بين الصومال وأرض الصومال عن تكوين دولة فيدرالية تحظى فيه الولايات بصلاحيات واسعة، إلا أن هذا السيناريو مستبعد، لعدة مسوغات:

أ- رفض أرض الصومال هذا السيناريو، فى ظل نجاحها فى تطبيق الانفصال من جانب واحد وقدرتها على إقامة انتخابات سلمية وتداول السلطة، واستغلال موقعها الاستراتيجى على البحر الأحمر.

ب- الضعف الذى تعانيه دولة الصومال وعدم قدرتها على ممارسة ضغوط عسكرية وسياسية على أرض الصومال للتراجع عن الانفصال، فى ظل إخفاق الحكومة الفيدرالية فى السيطرة على أقاليمها وإعلان بعض من ولاياتها الحكم الذاتى من جهة، وتزايد التدخلات الدولية والإقليمية فى الصومال من جهة ثانية، وتنامى الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية من جهة ثالثة.

المحور الثالث: سياسات مقترحة للتعامل مع مشكلة انفصال أرض الصومال

أولًا: مقترحات على صعيد الاتحاد الإفريقى

تنطلق هذه المقترحات من أهمية التغيير فى خريطة الاتحاد الإفريقى من حيث التعامل مع أزمة انفصال أرض الصومال، التى تمثلت أهم سماتها فى تجنب الانخراط فى أى جهود للوساطة بين الصومال وأرض الصومال. إلا أنه مع ظهور العديد من المتغيرات، وتسبب الفجوة التى نشأت عن انسحاب الاتحاد الإفريقى إلى قيام جهات غير إفريقية بقيادة عدد من المفاوضات بين الصومال وأرض الصومال، فى الوقت الذى يهدف معظمها لتحقيق مصالحها دون إيجاد آليات لحل المشكلة، بالشكل الذى يمكن معه القول إن الاتحاد الإفريقى يمكن أن يصبح وسيطًا محايدًا بين الطرفين.

لذلك تقترح الدراسة مشاركة الاتحاد الإفريقى بشكل فاعل فى حل مشكلة أرض الصومال من خلال عدة مستويات :

١-المستوى الأول: قيادة المباحثات بين الصومال وأرض الصومال فى عدد من الملفات

أ- مساندة الاتحاد الإفريقى لكل من الصومال وصوماليلاند فى التوصل لاتفاق بشأن مكافحة الإرهاب، والتعاون فى مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة الحدود، والعمليات المشتركة، خاصة أن الهجمات الإرهابية فى المناطق الحدودية الصومالية آخذة فى التزايد، ويشكل مكافحة الإرهاب أحد المجالات ذات الأولوية الرئيسية التى يمكن للصومال وأرض الصومال التعاون فيها، من خلال الاتحاد الإفريقى الذى يدير عن طريق بعثة الاتحاد الإفريقى فى الصومال أكبر عملية لمكافحة الإرهاب فى المنطقة.

ب- مساهمة الاتحاد الإفريقى فى تسوية النزاع الحدودى بين أرض الصومال ومقديشو حول منطقتى سناج وسول، اللذين يطالب الطرفان بهما واندلعت الصراعات بشأنهما. وهو ما سيكون له دور فى وقف هذا الصراع الذى يسقط على أثره العشرات من الضحايا، ومنع الصراعات المسلحة بين أرض الصومال وولاية بونتلاند على حدودهما المشتركة، علاوة على التنمية السلمية للموارد الطبيعية فى المناطق الحدودية.

ج- تنسيق الاتحاد الإفريقى الجهود بين الطرفين للتغلب على الجريمة العابرة للحدود، وتعزيز حرية تنقل الأشخاص، والاتفاق على أشكال التعاون عبر الحدود.

د- التنسيق فيما يتعلق بالأمن البحرى واستخدام الموانئ وتنمية الاقتصاد الأزرق، لا سيما فى ظل سيطرة مقديشو وأرض الصومال على مناطق شاسعة على حدود خليج عدن.

هـ- دعم توقيع اتفاق بشأن إدارة المجال الجوى لأرض الصومال والتفاهم بشأن تطوير واستخدام ميناء بربرة.

٢-المستوى الثانى: تعزيز الدور الإفريقى فى مواجهة تنامى الوجود العسكرى الخارجى

أ- ضرورة تنظيم الاتفاقيات الثنائية التى تؤدى إلى إنشاء قواعد عسكرية أجنبية فى دول القرن الإفريقى، ودعوة دول القرن لتتحمل مسئولية أكبر فى معالجة الأمن الإقليمى، ولا سيما فى المجال البحرى، فى ظل تزايد عدد هذه القواعد من جهة، واستغلالها من قبل القوى الدولية كحرب بالوكالة من جهة ثانية.

ب- الدعوة لعقد مؤتمر على صعيد القارة الإفريقية لمناقشة تزايد إقامة القواعد العسكرية الأجنبية فى إفريقيا بشكل عام والقرن الإفريقى بشكل خاص، وما يحمله ذلك من تداعيات على الأمن الإقليمى، بحيث يشمل هذا المؤتمر وضع استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لتعزيز السلام والاستقرار فى منطقة القرن الإفريقى.

ج- تفعيل دور مجلس السلم والأمن الإفريقى فى أن يكون له دور فى حل الأزمات الأمنية فى إفريقيا.

ثانيًا: مقترحات على صعيد جامعة الدول العربية

تجب الإشارة إلى صعوبة أن يكون لجامعة الدول العربية دور فاعل فى مشكلة أرض الصومال، وذلك بسبب التنافس الخليجى للسيطرة على الموانئ فى القرن الإفريقى من جهة، وبروز دور الإمارات فى أرض الصومال كأحد الفاعلين الرئيسيين من جهة ثانية، إلا أنه مع ذلك يمكن التقدم بعدد من المقترحات:

١- مساهمة جامعة الدول العربية بشكل بنَّاء فى المفاوضات الجارية بين الصومال وأرض الصومال من خلال تقديم الدعم الفنى والعمل كضامن للاتفاقيات اللاحقة.

٢- الاستمرار فى تأكيد وحدة وسيادة الصومال ورفض أى محاولات انفصالية، خاصة مع تزايد الولايات الداخلية التى تسعى للتمتع بالحكم الذاتى.

٣- تأكيد جامعة الدول العربية ضرورة أن يكون البحر الأحمر مقتصرًا على الدول المشاطئة له وعدم القبول بأطراف أخرى.

٤- دعم الجامعة جهود الصومال فى محاربة الإرهاب، والعمل على إيجاد حلول لأزمة تمويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى الصومال.

ثالثًا: مقترحات على صعيد مجلس الأمن والأمم المتحدة

١- استغلال الصومال حصولها على عضوية مجلس الأمن غير الدائمة حتى ديسمبر عام ٢٠٢٦م، فى دعوة مجلس الأمن للحفاظ على سيادة الصومال ورفض أى محاولات انفصالية من الولايات الصومالية، أو إبرام هذه الولايات اتفاقيات مع دول خارجية تنتقص من سيادة الصومال.

٢- استثمار اعتراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالصومال كدولة مستقلة ذات سيادة، وعدم الاعتراف بأرض الصومال، فى تنسيق جهود الدول العربية والإفريقية الداعمة لوحدة الصومال وذلك لعرقلة مساعى أرض الصومال لإقامة علاقات دبلوماسية خارجية، والعمل على الحصول على الاعتراف.

رابعًا: مقترحات على صعيد الدولة المصرية

١- دراسة إمكان تعزيز مصر وجودها الأمنى فى الصومال من خلال دراسة الانضمام لمجموعة *"S6"* (تم تشكيلها فى عام ٢٠١٦م من الجهات المانحة الأمنية للصومال: الاتحاد الأوروبى، وتركيا، والإمارات، والمملكة المتحدة، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة).

٢- اقتراح مصر استضافة المباحثات بين الصومال وأرض الصومال مع التركيز على القضايا المصيرية، ووضع خريطة الطريق لحل الخلافات بينهما.

٣- بحث إمكان وساطة مصر بين الحكومة الفيدرالية الصومالية والأقاليم الصومالية الداخلية التى تطالب بالحكم الذاتى (بونتلاند- جوبلاند) والعمل على التوصل لتسوية سياسية بشأن أزمة الانتخابات الرئاسية.

٤- استثمار مصر متانة علاقاتها مع الكويت والعمل على تدشين مبادرة مصرية كويتية لدعم الوضع الإنسانى فى الصومال.

٥- تعزيز التعاون فى مجال التسليح بين مصر والصومال عن طريق الإمداد بالأسلحة الصغيرة والمتوسطة وقطع من المدفعية والهاونات والذخائر الخاصة بها.

٦- تعزيز دور الهيئة العربية للتصنيع للتعاون فى جميع مجالات التصنيع مع الصومال بشكل خاص والقرن الإفريقى بوجه عام، ويمكن فى هذا الصدد دعم دور الهيئة للمشاركة فى المشروعات التنموية.

٧- دراسة إنشاء مركز إفريقى بعضوية مصر والصومال يعمل على تنسيق التعاون مع الجهات الأمنية المختصة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة فى البحر الأحمر وتبادل المعلومات وأفضل التقنيات، بحيث يكون مقره مصر.

٨- زيادة مشاركة مصر فى بعثة الاتحاد الإفريقى فى الصومال السنوات المقبلة.

الخلاصة :

خلصت الدراسة إلى عدد من النقاط تستشرف مستقبل أرض الصومال الفترة المقبلة، وذلك على النحو التالى:

١- أضحت جمهورية أرض الصومال عنصرً رئيسيًا فى سياسة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب المستقبلية فى إفريقيا، إلا أنه لن يقوم بالاعتراف بها بشكل رسمى، ومن المرجح قيام واشنطن بإحياء قانون شراكة أرض الصومال، الذى تم تقديمه فى مارس عام ٢٠٢٢م لمراقبة المساعدات الأمريكية لأرض الصومال وتقييم جدوى إنشاء شراكة بين الولايات المتحدة وصوماليلاند، بما فى ذلك التعاون فى قضايا الأمن الإقليمى.

٢- يمكن أن تستدعى التطورات فى الشرق الأوسط، تحول المناطق الساحلية من القرن الإفريقى إلى نقاط إسناد أو ساحة مواجهة، عبر استدعاء المزيد من الحضور العسكرى الأجنبى النشط، الأمر الذى قد يُعيد تشكيل التوازنات فى الإقليم.

٣- استثمار قوى إقليمية سيطرتها على ميناء بربرة فى أرض الصومال من أجل تدشين كيان جديد للبحر الأحمر يضم دولًا غير ساحلية.

٤- ممارسة إسرائيل ضغوطًا على دولة الصومال لتطبيع العلاقات معها، مقابل عدم اعترافها بأرض الصومال، وسواء نجحت تل أبيب فى تطبيع العلاقات مع الصومال أو تم الاعتراف بصوماليلاند، فإن ذلك يعنى عودة التمدد الإسرائيلى عربيًا وإفريقيًا بعد توقفه نتيجة حرب غزة.

٥- استغلال إثيوبيا التلويح بالاعتراف بأرض الصومال، كأداة للضغط على دولة الصومال للحصول على منفذ على البحر الأحمر فى مقديشو، وهو ما ترتب عنه مزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

٦- أتاح اعتبار أرض الصومال الاعتراف الدولى هدفها الرئيسى فى علاقاتها الخارجية، لقوى إقليمية استغلال ذلك للحصول على موطئ قدم على البحر الأحمر.

الهوامش:

(1) Walls M.J., State formation in Somaliland: bringing deliberation to institutionalism, PhD Thesis, London, University College London, 2011, PP30-35.
(2) Markus V. Hoehne, Somaliland between press freedom and limitation, Africa Spectrum, Berlin, German Institute for Global and Area Studies,2008, PP99-105.
(3) Balthasar Dominik, State-making in Somalia and Somaliland: understanding war, nationalism and state trajectories as processes of institutional and socio-cognitive standardization, PhD Thesis, London, London School of Economics and Political Science, 2012, PP50-54.
(4) Suhaib Mahmoud, Understanding the Secession of Somaliland History of the Formation and Failure of the Somali State (1960-1991), Al Dhaayen, Al-Muntaqa, Vol. 6, No. 1, 2003, PP8-9.
(5) Redie Bereketeab, Self-Etermination and Ecessionism in Omaliland and Outh Udan Challenges To Postcolonial State-Building, Villavägen, Nordiska Afrikainstitutet, 2012, PP5-10.
(6) M. Iqbal D. Jhazbhay, Somaliland: Post-War Nation-Building and International Relations, 1991-2006, PhD Thesis, Johannesburg, University of the Witwatersrand, 2007, PP23-27.
(7) James Goddard, Tensions in the Horn of Africa, 24 October 2024, libraryThe House of Lords, Britain. https://lordslibrary.parliament.uk/tensions-in-the-horn-of-africa (22December 2024)
(8) Kathryn Tyson, Africa File Special Edition: Ankara Declaration Reduces Ethiopia-Somalia Tensions but Leaves Unresolved Gaps, 18 Dec 2024, Institute for the Study of War, USA. https://www.understandingwar.org/backgrounder/africa-file-special-edition-ankara-declaration-reduces-ethiopia-somalia-tensions-leaves (20 December 2024).
(9) Maxwell Webb, There's a rare opportunity to deepen US-Somaliland ties. But several obstacles stand in the way, 17December 2024 Atlantic Council, USA. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/theres-a-rare-opportunity-to-deepen-us-somaliland-ties-but-several-obstacles-stand-in-the-way (20December 2024).
(10) Omar Mahmood, Somaliland's Peaceful Handover Withstands Neighbourhood Strains, 11 December 2024, International Crisis Group, USA, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somaliland/somalilands-peaceful-handover-withstands-neighbourhood-strains (1January 2025).

الهوامش:

(11) Mwaihomba Agnes, State creation: the legitimacy of unilateral secession and recognition in international law, Master Thesis, Cape Town, University of Cape Town, 2017, PP60-64.
(12) Temesgen Sisay Beyene, Declaration of Statehood by Somaliland and the Effects of Non-Recognition under International Law, Beijing Law Review, California, Scientific Research Publishing, Vol.10 No.1, 2019, PP20-24.
(13) Aleksi Ylönen, External Power Competition in the Horn of Africa, The RUSI Journal, London, Routledge, Vol. 166, Issue 6-7, 2021, PP10-14.
(14) Suhaib Mahmoud, Op.Cit, PP10-15.
(15) Bethany Brady, Somaliland: a modern state minus international recognition?, E-International Relations, Bristol, University of the West of England (UWE) , 2011, PP2-5.
(16) Samina Khan and Ahmed Farah Idle, Exploring the Implications of the Somaliland-Ethiopia MoU Trade, Security, and Diplomacy, International Research Journal of Management and Social Sciences, Sindh, UC Shah Alam Shah Wasi, District Matiari, Vol. 5 No. 1, 2024, PP20-24.
(17) Surafel Getahun, The New Global Superpower Geo-Strategicand Geo-Economics Rivalry In The Red Sea And Its Implication On Peace And Security In The Horn Of Africa, Jurnal Sosial Dan Teknologi, Kabupaten, Green Publisher Indonesia, Vol.2, No.5, 2023, PP5-10.
(18) UAE to train Somaliland forces under military base deal, 13 August2024, Africa News, France.
https://www.africanews.com/2018/03/16/uae-to-train-somaliland-forces-under-military-base-deal (5January 2025)
(19) U.S. congressman introduces bill to recognize Somaliland as an independent state, 16December 2024, Hiiraan, Britain.
https://www.hiiraan.com/news4/2024/Dec/199392/u_s_congressman_introduces_bill_to_recognize_somaliland_as_an_independent_state.aspx. (6January 2025).
(20) Mariel Ferragamo and Claire Klobucista, Somaliland The Horn of Africa's Breakaway State, 21 January 2025, Council Foreign Relations, USA.
https://www.cfr.org/backgrounder/somaliland-horn-africas-breakaway-state(21 January 2025).
(21) Yinka Adegoke, US House committee calls for Somaliland office to counter China, 17 January 2025, Semafor, USA.
https://www.semafor.com/article/01/17/2025/us-house-committee-calls-for-somaliland-office-to-counter-china (19January 2025).
(22) Seifudein Adem, Ramifications of the US recognising Somaliland as a state, 10 January 2025, Mail Guardian, South Africa.
https://mg.co.za/thought-leader/2025-01-10-ramifications-of-the-us-recognising-somaliland-as-a-state/ (17 January 2025).
(23) Richard Atimniraye Nyelade, Strategic Diplomacy Beyond Recognition: Taiwan and Somaliland's People-Centered Relations in the Global Arena, NewYork, Social Science Research Council (SSRC), 2024, PP5-8.
(24) Mohamed Jama Hussein, Untapped Mineral Potential of Somaliland, A review, Jaipur, International Journal of Innovative Science and Research Technology, 2024, PP5-9.
(25) Surafel Getahun Ashine, The new global superpower geo-strategic rivalry in the red sea and its implications for peace and security in the horn of Africa, Social Sciences & Humanities Open, Amsterdam, Elsevier, Vol. 9, 2024, PP12-15.
(26) Idem.
(27) Endalcachew Bayeh, The Somali nation and the hazards of the nation-state model in the horn of Africa: lessons from Somaliland, Cogent Social Sciences, London, Taylor and Francis, Vol. 10, Issue 1,2024, PP6-9.
(٢٨) ربيع محمد محمود، الاعتراف الأمريكى «المحتمل» بأرض الصومال.. قراءة فى المؤشرات والتداعيات والسيناريوهات، ٢٢ يناير ٢٠٢٥م، قراءات إفريقية، السعودية.
https://qiraatafrican.com/26644/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%aa%d9%85%d9%84-%d8%a8%d8%a3%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%88%d9%85/ (22 يناير 2025).
(29) Laura Angela Bagnetto, New Red Sea alliance launched by Saudi Arabia, but excludes key players, 10January2020, Radio France Internationale, French.
https://www.rfi.fr/en/about-us (20 January 2025).
(30) Hassan Adan Abdi, Somalia-Somaliland Relations, Assessing Scenarios for Negotiation sand Averting Possibility of Fresh Crises in the Horn of Africa, Constanta, Technium Social Sciences Journal, Vol.43, 2023, PP455-460.
(31) Egypt Exports to Somalia, 10December2024, Tradin Geconomics, USA.
https://tradingeconomics.com/about-te.aspx (20 January 2025).
(32) Mohamed Samir, Egypt, Somalia sign Defence Pact, Cairo rejects interference in Somali internal affairs, 14August 2024, Daily News Egypt, Egypt.
https://www.dailynewsegypt.com/2024/08/14/egypt-somalia-sign-defence-pact/ (20 January 2025).
(33) Joint Political Declaration to Elevate Relations between Egypt and Somalia to Strategic Partnership, 23 January 2025, State Information Service, Egypt.
https://www.sis.gov.eg/Story/204470/Joint-Political-Declaration-to-Elevate-Relations-between-Egypt-and-Somalia-to-Strategic-Partnership?lang=en-us (23 January 2025).

تأثير مستقبل « أرض الصومال » على أمن البحر الأحمر

■ إيمان الشعراوى
باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الإفريقية العليا

المستخلص :

تسعى جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها دوليًا إلى تصدير مشكلة انفصالها التى امتدت لأكثر من عقد إلى البحر الأحمر لحسم معضلة اتخذت منها جمهورية الصومال الفيدرالية موقفًا مضادًا، ورفضتها منظمة الاتحاد الإفريقى والمجتمع الدولى. إذ تطمح أرض الصومال فى الوقت الراهن إلى استغلال حالة التنافس الدولى والإقليمى للوصول للبحر الأحمر، وفرض أمر واقع جديد على حساب الدول المشاطئة لهذا الممر المائى، وفى مقدمتها الصومال ومصر وجيبوتى وإريتريا. إن مسألة انفصال أرض الصومال ليست مسألة ميزان قوى أو مجرد مطالبات لولاية بحق تقرير المصير، إنما هى مسألة استراتيجية تتعلق بأمن البحر الأحمر، ومستقبل الدولة الصومالية الفيدرالية.

فى هذا السياق ركزت الدراسة على أهم المتغيرات فى مشكلة أرض الصومال وما ارتبط بها من تطورات مفصلية تعلقت بالحرب الفلسطينية الإسرائيلية فى عام ٢٠٢٣م، وتنامى المطالبات داخل الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بأرض الصومال، وذلك فى ظل الصراع الصينى الأمريكى على مزيد من النفوذ فى القرن الإفريقى، مع الكشف عن دور مصر فى الحفاظ على وحدة الصومال، ووضع مقترحات على الصعيد الإفريقى والعربى والمصرى للتعامل مع مشكلة أرض الصومال.

الكلمات المفتاحية : أرض الصومال، البحر الأحمر، الصومال.

The Impact of the Future of "Somaliland" on the Security of the Red Sea

■ *Eman Elsharawy*
PHD researcher at Faculty Of African Postgraduate Studies

Abstract:

The internationally unrecognized Republic of Somaliland seeks to export its secession issue, which has lasted for more than a decade, to the Red Sea to resolve a dilemma that the Federal Republic of Somalia has taken an opposing position on, and which the African Union and the international community have rejected. Somaliland currently aspires to exploit the state of international and regional competition to reach the Red Sea, and impose a new fait accompli at the expense of the countries bordering this waterway, primarily Somalia, Egypt, Djibouti and Eritrea. The issue of Somaliland's secession is not a matter of balance of power or mere demands by a state for the right to self-determination, but rather a strategic issue related to the security of the Red Sea and the future of the federal Somali state.

In this context, the study focuses on the most important variables in the Somaliland problem and the related pivotal developments related to the Palestinian-Israeli war in 2023, and the growing demands within the United States of America to recognize Somaliland, in light of the Sino-American conflict over more influence in the Horn of Africa, while revealing Egypt's role in preserving the unity of Somalia, and developing proposals at the African, Arab and Egyptian levels to deal with the Somaliland problem.

Keywords: Somaliland, Red Sea, Somali.